الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

وداعا المؤشر السعري

لا يوجد في العلوم النظرية ما يحتمل الصحة أو الخطأ بشكل مطلق ونجاح أي تجربة يتوقف على التطبيق والعوامل المحيطة فإذا كانت مواتية نجحت التجربة وهو ما لم يتوافر للمؤشر السعري الذي دفع ثمن قفزات الأسهم الخاملة وأخطاء التداول والتغيرات السعرية والتي لم يكن له فيها أي ذنب. يفضل المتخصصون المؤشرات الوزنية والتي لا تخلو من الانتقادات أيضا، ويأمل الجميع لها أن تكون معبرة عن البورصة الكويتية في فترة تاريخية تحاول أن تعود مرة أخرى ملاذا للاستثمارات المالية ليس للكويتيين فقط بل وباقي المستثمرين إقليميا وعالميا.

«الأنباء» تنشر تحليل SWOT للأسواق الثلاثة التي يبدأ تطبيقها اليوم

بورصة الكويت.. خطوة نحو العالمية

المحلل المالي

ينطلق اليوم تطبيق المرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق وتقسيمه إلى 3 أسواق وهو ما يعتبر لحظة تاريخية ضمن برنامج إعادة هيكلة البورصة الكويتية والسعي نحو الوصول الى العالمية والنجاح في دخول مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة ويبقى الاختبار اليوم الذي يمثل النجاح فيه أولى الخطوات نحو الجاهزية للاختبار الأقوى وهو انضمام بورصة الكويت لمؤشر MSCI.

أسئلة كثيرة قد تطرح في هذه المرحلة الانتقالية، هل سيساهم هذا التقسيم في تنشيط السيولة على معظم الشركات التي تعاني من شح التداولات؟ أو سيؤدي الى خروج الشركات التي تواجه نقصا في السيولة من السوق تفاديا لتصنيفها في سوق المزادات؟ وهل سيحفز الشركات المملوكة بنسبة كبيرة لزيادة نسبة الأسهم الحرة المتاحة للتداول؟ فالشركات الجادة والمهتمة بالبقاء في البورصة ستعمل على تنشيط السيولة على أسهمها بكل الوسائل المتاحة وذلك للمحافظة على سمعتها وصورتها ومكانتها في القطاع المدرجة من ضمنه.

وبتطبيق تحليل SWOT على الأسواق الثلاثة، حيث نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر يتبين الآتي:

السوق الاول (النخبة):

ـ يضمن السوق الأول شفافية أعلى وهو سوق النخبة الذي يعد أفضل الأسواق التي أوجدتها البورصة ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة الى الكبيرة.

ـ يتطلب مزيدا من الشفافية وعقد مؤتمرات ربع سنوية للمحللين الماليين لكل شركة وترجمة نتائج الاجتماع، حيث يعتبر الهدف الأول والرئيسي للمستثمر الأجنبي.

ـ الشركات المصنفة في السوق الأول من ضمن مؤشر السوق الأول والمؤشر العام للبورصة.

ـ يضم 16 سهما قياديا بقيمة سوقية 18 مليار دينار والتي زادت 715 مليون دينار منذ بداية العام بنمو 4٪ تمثل 65٪ من إجمالي القيمة السوقية للبورصة الكويتية البالغة 27,7 مليار دينار.

ـ يبلغ مكرر ربحية السوق الأول 14,7 مرة ومضاعف القيمة الدفترية 1,45 مرة وبعائد نقدي (التوزيعات لمتوسط سعر السهم) نسبته 3,8٪.

السوق الرئيسي

ـ يضم السوق الرئيسي الشركات التي لا تتأهل للسوق الأول ولكن لديها سيولة تجعلها قادرة على التداول ضمن السوق الرئيسي وهو ما يعد أكبر الفرص بتلك السوق في الترقي للسوق الأول.

ـ الحد الأدنى للسيولة اليومية 22,5 ألف دينار ما يضمن سهولة الدخول والخروج والتداول اليومي.

ـ تكون الشركات المصنفة في السوق الرئيسي ضمن المؤشر العام للسوق وضمن مؤشر السوق الرئيسي.

ـ يتضمن 148 شركة منها 62 شركة مصنفة في سوق المزادات وأمامها سنة لتنشيط سيولتها والبقاء في السوق الرئيسي وهو ما يمثل مخاطرة يجب الانتباه لها.

سوق المزادات

ـ يضم سوق المزادات الشركات ذات السيولة المنخفضة قليلة التداول من حيث العرض والطلب بغض النظر عن قيمتها السوقية.

ـ يتضمن سوق المزادات 13 شركة من الشركات ذات السيولة المنخفضة ورأس المال اقل من 10 ملايين دينار.

ـ توجد فرص محفوفة بالمخاطر حيث شركات السوق لا تنطبق عليها الحدود السعرية ولا يوجد لها مؤشر خاص ولا ضمن المؤشرات الاخرى.

ـ تقوم الشركات المدرجة في سوق المزادات بعقد مزادات يومية لتركيز مستوى السيولة.

إنفوجراف: شريف حمدي

السوق الأول حيث السيولة والمستثمر الأجنبي وتحديات متطلبات الإفصاح

السوق الرئيسي بين طموح الصعود للكبار وشبح الانزلاق لدائرة الظل بالمزادات

مناخ السوق

@boumeree

أحمد بومرعي ـ سكرتير تحرير الاقتصاد

مشعل وخالد.. عندما تتغير اللعبة!

ربما سيذكر التاريخ هذا اليوم في البورصة الكويتية.. لا أحد يعلم علم اليقين أين ستذهب الإصلاحات الجديدة بالبورصة في الفترة المقبلة، لكن لا شك أن ثمة رجلين سيصنعان تاريخا جديدا في سوق الأسهم، الأول هو نائب رئيس مفوضي هيئة أسواق المال مشعل العصيمي، والثاني الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت خالد الخالد. أذكرهما لأنهما يختصران فريق عملهما في الجهتين: «هيئة الأسواق» و«شركة البورصة»، وأذكرهما أيضا لأنني أريد العودة للوراء الى زمن ما قبل الأزمة المالية، وتحديدا الى أواخر العام 2005، لمقاربة تأثير من يقود في حاضر المؤسسات ومستقبلها. كان الجميع وقتذاك يتحدث عن الأسهم وفورتها.. من الديوانية الى البقالة.. وكانت المكاسب تصل لـ 100٪ في فترة وجيزة، شيء لا يحدث في عالم المال إلا اذا كانت فقاعة تلوح بالأفق!

وفعلا، بعد عامين، انفجرت الفقاعة، وبدأ الجميع يصرخ.

في العام 2006، عين صالح الفلاح مديرا للبورصة، سريعا أوقف الإدراج العشوائي عندما ضاعف رأسمال الشركات التي تنوي الإدراج.

أغلق الفلاح أبوابه، (وهو محق وقتذاك)، هدأت إدراجات البورصة قليلا، لكن بقي البعض يلعب لعبته في المتاح من الشركات الموجودة. انتهت الحفلة في صيف 2008، وفتحت الملفات. أنشئت بعدها هيئة أسواق المال بقانون، وتسلمها الفلاح مرة أخرى، فخرج من السوق من خرج وبقي من بقي. لكن فعليا، وفي 10 سنوات ماضية، كانت البورصة تنظف الماضي، وتؤسس لمرحلة جديدة، ربما تكون اليوم على أيدي خالد الخالد ومشعل العصيمي وفريقهما.

ثمة مؤشرات إيجابية مثل تصنيف 61 شركة في سوق المزادات وإعطاء ملاكها سنة لتعديل أوضاعها.

المشكلة واضحة، شركات لا تداول عليها يذكر، ولا تريد الدخول في عصر السماح للآخرين بالمشاركة معها في الإدارة والملكية او حتى في الثروة التي تجنيها من فرص تواجدها بالبورصة.

لم يعد ممكنا البقاء في ثقافة الستينيات، وأصبح مضحكا ان تقول للشاب الكويتي أن يستثمر في سوق مغلق، في وقت يمكنه بكبسة زر الاستثمار في اي مكان بالعالم!

(سمعت دردشة بين مستثمرين في عمر الـ 60 سنة وبين العصيمي على هامش منتدى نظم أخيرا، وكل تركيزهم على إلغاء سوق المزادات!).

هناك مؤشرات أخرى جيدة، مثل قول العصيمي إنه يبحث عن النوعية وليس كمية الشركات التي تنوي الإدراج بالبورصة (انظر مقابلتي مع العصيمي المنشورة اليوم).

تقسيم السوق الى 3 أسواق بحد ذاته خطوة موفقة لكشف حجم كل شركة ومكانتها وتحفيز الشركات على الصعود لسوق أفضل.

مشعل وخالد يذكران دائما انهما غير معنيين بالسيولة الضعيفة في البورصة، مهمتهما ترتيب البنية التحتية للبورصة وتطويرها.

استراتيجية كانت الأغلبية تعتقد انها مجرد كلام من «كليشهات» السوق الكويتية، وان الهيئة والبورصة لن تفعلا شيئا، (وأنا كنت اعتقد ذلك ايضا). لكن الوقائع تفرض نفسها، إذ جاءت الشهادة من مؤشر فوتسي العالمي لترقية البورصة الكويتية في سبتمبر المقبل، وتطبيق مراحل تطوير البورصة يتم في موعده، واليوم نحن في المرحلة الثانية، وهي تؤسس لتاريخ جديد بالبورصة، وبين اليوم و2002 فرق شاسع في الرؤية والأهداف، وقراءة التاريخ تسهل فهم الماضي وتوقع المستقبل، والأيام المقبلة كفيلة بمعرفة خيوط اللعبة الجديدة في البورصة.

نائب رئيس التداول بـ «الاستثمارات الوطنية» غسان الوقيان لـ «الأنباء»:

الفرص بجميع الأسواق.. التوزيعات بالأول والنمو بالرئيسي والقفزات بالمزادات

شريف حمدي

تترقب كل الأوساط بالبورصة الكويتية إشارة البدء من هيئة أسواق المال إيذانا بإطلاق نظام تقسيم السوق الجديد إلى 3 أسواق أول ورئيسي ومزادات بدءا من اليوم الأحد. بعدما تم تحديد الشركات المدرجة في كل سوق منها وفقا لعدد من المتطلبات، هي إجمالي القيمة المتداولة، وعدد أيام التداول، ومعدل دوران الأسهم، والقيمة السوقية الدنيا، والحد الأدنى للسيولة في السوقين الأول والرئيسي، وذلك لآخر عامين ماضيين.

«الأنباء» تحاورت مع نائب رئيس إدارة التداول بشركة الاستثمارات الوطنية، غسان الوقيان حول ملامح الاستراتيجية الاستثمارية الجديدة بعد تقسيم السوق، وكذلك معايير اتخاذ القرار الاستثماري والفرص المتاحة في كل سوق، وإلى أي مدى تساعد المؤشرات الوزنية الجديدة الخاصة بكل سوق في اتخاذ القرار المناسب وقدرة النظام الجديد على جذب السيولة للسوق سواء من المستثمرين المحليين أو الأجانب. وفيما يلي نص الحوار:

كيف تنظرون كمديري إدارات تداول لبورصة الكويت بعد تقسيم السوق؟

● في البداية يجب التنويه بأن العمل الذي تقوم به بورصة الكويت للتطوير والارتقاء عمل يستحق الإشادة كونه يزيد من مستوى الشفافية بسوق الأسهم الكويتية، ومن المتوقع أن يحدث بعض الارتباك في الأيام الأولى من تطبيق نظام تقسيم السوق إلى 3 أسواق بسبب حداثة النظام الجديد، ولكن مع مرور الوقت سيكون هناك تأقلم تدريجي لكل المتعاملين بالسوق حتى يتم استيعاب النظام الجديد ويحقق التقسيم الهدف المرجو منه.

غسان الوقيان

إدارات الشركات ستبدأ الاهتمام بسيولة وسعر السهم سعياً للترقي لسوق أفضل

بنينا مراكز استثمارية بناءً على المراجعة السنوية التي أعلنتها البورصة قبل تقسيم السوق

إلغاء الحدود السعرية يتيح فرصاً جيدة في سوق المزادات

يمكننا وصف التقسيم بانه خطوة جادة في اتجاه تطوير السوق والوصول لمصاف الأسواق الناشئة، ويجب أن تلحق بهذه الخطوة خطوات أخرى، كما أنه لا يمكن تقييم التجربة بشكل عادل قبل التطبيق الفعلي والذي نأمل أن يمر دون صعوبات أو أخطاء.

كيف تساعدكم المؤشرات الوزنية الخاصة بكل سوق بعد التقسيم في اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

● تساعد المؤشرات الوزنية في قياس أداء السوق بشكل أفضل لأنها تمنح اعتبارا أكبر للشركات ذات القيمة السوقية العالية والتي تستحوذ على القيمة الأكبر من حجم التداولات، كما أن هذه المؤشرات تخفف من وطأة تقلبات الأسعار للأسهم، وتحد من ظاهرة الإقفالات الوهمية للشركات ذات رؤوس الأموال الصغيرة والشركات قليلة الدوران بالسوق، وكما هو معلوم للمتابعين لسوق الكويت المالي فإن المؤشر السعري الحالي لا يعبر عن السوق بواقعية لسهولة التلاعب به بعدد قليل جدا من الأسهم.

كيف ترون الفرص في سوق المزادات تحديدا كونه يضم الشركات الأقل مستوى بالسوق؟

● توفر الأسواق الثلاثة فرصا استثمارية متفاوتة من حيث العوائد المتوقعة ونسب المخاطر للاستثمار في الأسهم التي يضمها كل سوق، ونتوقع ان يشمل السوق الأول الشركات ذات العوائد النقدية الثابتة والمستمرة، في حين ان السوق الرئيسي سيتميز بالشركات ذات النمو العالي ورؤوس الأموال المتوسطة، بالإضافة الى الشركات التي تسعى للترقي للسوق الأول، اما بالنسبة لسوق المزادات فإن إلغاء الحدود السعرية يتيح فرصا لا يمكن إغفالها خصوصا في حالات التخارج التي تمثل فرصا لتكوين المراكز الاستثمارية الجديدة.

هل بدأتم بناء مراكز استثمارية قبل تقسيم السوق فعليا؟

● بناء المراكز عملية مستمرة لا تتوقف بناء على التصنيف خصوصا اننا في فترة التوزيعات السنوية، بالاضافة الى ان نتائج المراجعة السنوية معلنة منذ فترة وهو ما ساهم في تحديد وجهة السوق في الفترة الماضية وفي الوقت الراهن وبنينا على أساسه جانبا كبيرا من مراكزنا الاستثمارية.

هل أصبحت البورصة قادرة على جذب الاستثمارات بعد التقسيم؟

● تقسيم السوق بالشكل المعلن عنه يتيح فرصا أكبر لدخول المستثمر الأجنبي خصوصا اذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان الشركات في السوق الأول ملزمة بعقد مؤتمرات صحافية لإعلان النتائج المالية وترجمتها باللغة الانجليزية، بالإضافة الى الاشتراطات الأكبر المتمثلة في القيمة السوقية والنسبة غير المملوكة والسيولة المطلوبة التي تعادل 4 أضعاف السوق الرئيسي.

شركة التسهيلات التجارية
COMMERCIAL FACILITIES CO.
بدأت الأسلوب وانفردت بالخدمة
منذ Since 1977

40 سنة Years
قيم رسخناها وإنجازات سجلناها

إعلان

شركة التسهيلات التجارية للسادة المساهمين الكرام
عن توزيع الأرباح النقدية للسنة المالية 2017

يسر شركة التسهيلات التجارية أن تعلن للسادة المساهمين الكرام بأن الجمعية العمومية العادية التي إنعقدت بتاريخ 28 مارس 2018 قد أقرت البنود المدرجة على جدول الأعمال، وعليه سوف يتم توزيع الأرباح النقدية بنسبة 16% (ستة عشر فلساً لكل سهم) وفقاً لما يلي:

1. يكون يوم الأربعاء الموافق 2018/4/11 تاريخ إستحقاق مساهمي الشركة للأرباح النقدية.
2. يكون تاريخ التوزيع إعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2018/4/17 وذلك على المساهمين المقيدين في سجلات الشركة بنهاية يوم الإستحقاق.

على السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن بالدور الخامس في برج أحمد بجوار المستشفى الأميري لإستلام شيكات الأرباح.

والله ولي التوفيق.

مجلس الإدارة

cfc-kw.com
1 833 232